

على الخلاف

الحكومة تسقط في امتحان الزبالة

فشلت مناقصات النفايات فشلاً ذريعاً. النتيجة التي أعلنها وزير البيئة محمد المشنوق، في مقر مجلس الإنماء والإعمار، أمس، لم تكن سوى محصلة حتمية لدفتر شروط غير مطابق للمعايير الدولية، وفي وقت أحجمت فيه شركات محلية ودولية عن الدخول في المناقصات منذ البداية، لعلها باستحالة نجاحها، راهنت شركات أخرى على «حك سحري» لم يظهر، فتراجعت في الساعات الأخيرة



أخرى يحددها مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح وزارة البيئة، وذلك على أساس مطمر لكل منطقة خدمانية. باستثناء منطقة بيروت وضواحيها. ولعل العقبة الأبرز التي واجهت المتعهدين الطامحين إلى الدخول في مناقصة بيروت وضواحيها، ترتبط بقرار مجلس الوزراء باختيار موقع لمطمر النفايات الناتجة من هذه المنطقة الخدمانية التي تصل إلى حدود 800 طن يومياً في منطقة خارج بيروت، إضافة إلى اشتراطه تحسين مركز المعالجة في برج حمود دون التوسع جغرافياً، ويُعد هذا الشرطان تعجيزيين أمام أي من المتعهدين، بمن فيهم المتعهد «الأوفر حظوة سياسياً» جهاد العرب، الذي قرر عدم التقدم لبيروت، واكتفى بمنافسة شركات أخرى في المنطقة الخدمانية (2)، لكون موقع المطمر المرشح فيها متفقاً عليه بين الأطراف السياسية، أي مكب حبالين في قضاء جبيل. أما المتعهد رياض الأسعد، الذي كان قد أعلن أنه سيقدم للمنطقة الخدمانية (3)، فتراجع أيضاً في اللحظة الأخيرة في خطوة تكتيكية بعد أن أيقن أن أحداً لن يتقدم لمناقصة بيروت، فيما أصر ميسرة سكر، صاحب مجموعة إيفيردا

ليس على استعداد للامتثال لدفاتر الشروط وفق الصيغة التي أقرت في مجلس الوزراء والتي تنص على أن «يحدد المتعهدون المشاركون في المناقصة المواقع والتقنيات المقترحة للمعالجة والطمر الصحي، على أن يلتزم المتعهدون الذين ترسو عليهم المناقصة تأمين هذه المواقع طوال فترة العقود»، التي حددت بسبع سنوات قابلة للتمديد ثلاث سنوات. ولاحقاً أدخل مجلس الوزراء تعديلات على الخطة، وصدر القرار رقم 1 بتاريخ 12 كانون الثاني 2015، ومن أبرز هذه التعديلات إلزامية استرداد ما نسبته 60% من النفايات من خلال الفرز والتدوير والتسيخ واسترداد الطاقة في السنوات الثلاث الأولى من الالتزام، و75% في السنوات اللاحقة، وصولاً إلى التفكك الحراري، بما فيه إنتاج الوقود البديل المشتق من المرفوضات RDF أو الحرق. كذلك نص القرار على التخلص النهائي من العوادم (مرفوضات التسيخ والنفايات غير القابلة للمعالجة أو الرماد الثقيل والطائر الناتج من الحرق) من خلال طمرها في مطامر تنشأ في مواقع المقالع والكسارات والمكبات العشوائية، أو أي مواقع

بسام القنطار

منذ ساعات الصباح أغلقت الطريق المؤدية إلى مقر مجلس الإنماء والإعمار في وسط بيروت بسيارات المتعهدين الطامحين إلى تقديم عروضهم قبل إغلاق مناقصات إدارة النفايات المنزلية الصلبة في جميع المناطق اللبنانية عند الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم أمس. سارع هؤلاء إلى حمل «كراتين» ملفاتهم وإيداعها لجنة المناقصات في المجلس، ليتبين من نتائج فض العروض أن ستة متعهدين تقدموا للمناقصات: ثلاثة في المنطقة الخدمانية 2 (كسروان والمتمن وجبيل)، وثلاثة توزعوا على المناطق الخدمانية 4 (الشمال وعكار) و5 (البقاع وبعليك الهرمل) و6 (الجنوب والنبطية)، فيما لم يتقدم أي من المتعهدين إلى المنطقة 1 (بيروت وضواحيها)، والمنطقة الخدمانية 3 (الشوف وعاليه وبعيدا).

ويشير هذا الزهد المفاجئ في التقدم للمناقصات، رغم أن عشرات الشركات بادرت إلى شراء دفتر الشروط، إلى أن الآلية والشروط التي وضعها مجلس الوزراء للمناقصات غير واقعية، وأن أيًا من هذه الائتلافات

(سوكلين وسوكومي) على موقفه برفض شراء دفتر شروط المناقصات الذي اعتبره غير قابل للتطبيق. النتيجة التي أعلنها وزير البيئة محمد المشنوق، جاءت بعد اجتماع عقد ظهر أمس في مقر مجلس الإنماء والإعمار، شارك فيه إلى وزير البيئة وزير الداخلية نهاد المشنوق ورئيس مجلس الإنماء والإعمار نبيل الجسر وممثلون عن رئاسة مجلس الوزراء

3 مجموعات تقدمت
بعروض لمعالجة نفايات المتمدن
وكسروان وجبيل

العرب تأهون على «طريق الحرير»

اتفاق تجاري بين لبنان والصين في عام 1955. وقال رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، محمد شقير، إن حجم التبادل التجاري العربي الصيني بلغ نحو 240 مليار دولار في عام 2013 «لكن لا بد من تنويع الشراكة القائمة، بحيث لا تبقى بمعظمها محصورة في التبادل التجاري، ويجب معالجة الخلل في الميزان التجاري بين الدول العربية والصين، عبر العمل على تنويع الواردات الصينية من الدول العربية مع التركيز على المنتجات غير النفطية لخفض هذا العجز». في الواقع، إن «طريق الحرير» المشار إليها، هي المسالك والدروب البرية التي توصل شواطئ البحر المتوسط بالصين عبر سوريا والعراق، وصولاً إلى إيران والهند، وهي الخط البحري الذي كان ينقل تجارة جنوب وشرق آسيا إلى أوروبا، وبالتالي، فإن الاستراتيجية الصينية موجهة لكل البلدان الواقعة على جانبي هذه الطريق وتطوير علاقاتها معها من خلال خمسة مبادئ وردت في ورقة

«هرعوا» بالمئات إلى المؤتمر للبحث عن شريك صيني يوزد لهم سلعة «أرخص» تزيد تنافسيتهم. قلّة فقط كانت تبحث في عمق العلاقات الصينية العربية. هكذا جاءت كلمات الافتتاح. تركيز على حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية وعلى الاستفادة من استراتيجية «الحزام والطريق». رئيس مجلس الوزراء تمام سلام، توقع توسيع الشراكة مع الصين «بفعل الأفاق الجديدة للتعاون التي يفتحها المسار الاقتصادي لمشروع طريق الحرير». أما نائب رئيس المؤتمر الشعبي الصيني زينغواي وانغ، فقد دعا البلدان العربية إلى شراكة استراتيجية في مشروع «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير»، مشيراً إلى أن «الصين تعمل على فتح الأسواق أمام المنتجات العربية». أما الوزير السابق عدنان القصار، الذي يعدّ رائد العلاقات الصينية اللبنانية، فقد أشار إلى أهمية «بناء حزام اقتصادي لطريق الحرير» بعد مرور 60 عاماً على توقيع أول

محمد وهبة

افتتحت أمس الدورة السادسة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين. طغت على المشاركين دعوات «زيادة التعاون» بين البلدان العربية والصين وضرورة الاستفادة من استراتيجية الصين الرامية إلى «بناء حزام اقتصادي على طريق الحرير». قلّة تحدّثت عن مصالح البلدان العربية، وما تريده من هذه «الطريق». «المارد الصيني» في لبنان. فندق فينيسيا غصّ بالمدةوين؛ أكثر من 290 رجل أعمال وشخصيات رسمية صينية أتوا لتسويق استراتيجيتهم في الشرق الأوسط تحت شعار «بناء حزام اقتصادي لطريق الحرير» (وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين)، التي عُرّفت لاحقاً باسم «الحزام والطريق». الدورة السادسة من مؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين فرصة مناسبة لتسويق هذه الاستراتيجية والاستماع إلى الصوت العربي. رجال الأعمال اللبنانيون، كعادتهم،



يكاد المؤتمر يخلو من أي أجابة بسبب «الوفرة» في تسطيح القضايا الاقتصادية

مؤتمر